مخطوطة

شرح الصدور بشرح زوائد الشذور

المؤلف

حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي (الحلبي)

١١ سنة
~~٤٢~~
١٩٢

نزهة نال الجنان الاسنا

ح

البن اضفي جيشي سعلو حبشي على جمعه بن احمد الشموني

منهل الشرح زوايد شذور الذهب
في معرفة كلام العرب
للعلامة ابن هشام
الانصاري رحمه
الله
تعلى
م

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل ومن المعلومات لابن شكوكان العلم في الصدر الاول والثاني في صدور الرجال
ثم انتقل الى جلود الضان وصار تابعا نحو في صدور الرجال وما بايدي لطالبا الاعجم
عليه من معلم يفتح ويطرق له وقد قال بعض الحكماء العلم يحتاج الى خمسة
اشيا من نفس منقادة لشي ونظر من علمه يفتح له الحاوس ثم ...
ثم فيادو ... ثمرة بها غنه وعمر طويل وجده وابتساخ ولد خمس ...
او الفان ... ثم ان يسمع ... ما يسمع ثم ان يعقل
ما يسمع ثم ان يعمل بما علم ثم يعلم ما يعلم ... كلام ابن ...
تعقد بين ~~شيخنا~~ ابن شرف الدين عبد الله ولد احمد ...

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
الحمد لله الذي أحل لدينا برحمته. وأتم علينا عظيم
نعمته والصلاة والسلام على أفضل مبعوث بالشرع عنه
محمد. وآله وصحبه وعترته وبعد فلما كان كتاب
شذور الذهب للعلامة أستاذ المتأخرين جمال
الدين عبد الله بن هشام الأنصاري مختصرا جامعا
لمبسوطات في العربية. وأنموذجا لفصل
قواعدها للطلبة. وقد شرحه مصنفه رحمه
الله بشرح كشف به مقاصده. وسهل به موارده.
غير أن في المتن جملا لا خلا الشرح من إيضاحها
وقد خلى المتن عن وضعها فإن الشيخ رحمه الله
زاد بعضها بعد أن تم هذا الشرح وانتشر
وترك بعضها إما لوضوحها أو لغير ذلك
فلما يغني عن الشرح جمعت هذه المواضع على
الترتيب شارحا لها على طريقة التيسير
والتقريب. منبها بجليل كلامه مناسبا بجميل
نظامه وسميت ذلك شرح الصدور بشرح
زوائد الشذور وجعلني الله من خدمة العلماء
العاملين وحشرني في زمرة المقربين أنا
ووالدي وإخواني وجميع المسلمين

قوله والفعل أمارة وهو ما يقبل تاء التأنيث
الساكنة كقامت ومنه نعم وبئس أقول
لم يتعرض في الشرح لبئس بل اقتصر على

ما يستدل على فعليته بتاء التأنيث وعلى أن نعم
وبئس ليستا اسمين بقول الفراء إلى آخره وذكر
شاهد دخول التاء إلى آخره الساكنة على
نعم ولم يذكر مثله في بئس وذكر ~~[illegible]~~
لما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم إني أعوذ
بك من الجوع فإنه بئس الضجيع وأعوذ
بك من الخيانة فإنها بئست البطانة
أخرجه أبو داود بإسناد صحيح وكأنه لما
لم يكن بينهما فرق وقوعا ووفاقا اكتفى بالكلام
على أحدهما بأن الفاء بل جعل فعليته نعم وبئس
البصريون والكسائي قائل به في بئس والقائل
باسميتها وهم الفراء وأكثر الكوفيين قائل
باسميته بئس مستدلين بدخول حرف الجر
عليها في نحو قولهم ما هي بنعم الولد
وقولهم نعم السير على بئس العير والأولون
يقدرون القول فيهم نحو ذلك أي ما هي بمقول
فيها نعم على أن ابن عصفور قال لم يختلف
أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس
فعلان وإنما الخلاف بعد إسنادهما للفاعل
هل ذلك جملة على حاله وأنه سمي به الممدوح
أو المذموم محكيا كما حكي جملة تأبط شرا
فيكون مجموع ذلك اسما مفردا أو لا ذهب

البصريون الى الاول والكسائي الى الثاني ووافقه
الفراء على خبر وجها عن خط الجمل الا انه قال هذه
الجملة صفة لموصوف محذوف اقيمت مقام
موصوفها اي وقتنا ما بعدها اخبار فيه لو قلنا الممدوح
زيد قوله في تعريف الكلام مقصود اقول احترز
بهذا الاحتراز عما ينطق به النائم والساهي وبعض
الطيور فانه لا يسمى كلاما على ما اقتضاه كلام
ابن مالك في التسهيل وشرحه ولم يعرج بها
عما الشيخ في الكافية والالفية وغيرهما وتبعه المصنف
على ذلك في توضيحه فقال ان الكلام عبارة عما
اجتمع فيه امران اللفظ والافادة وجرى على ذلك
في شرح اللمحة مع كثرة تتبعه لكلام ابي حيان
في الارتشاف وغيره وقال الاصح انه لا يشترط
قال بعض المحققين ولو سلمنا اشتراطه فهو خارج
من اشتراطهم الافادة فانها تتضمن القصد
فيكتفى بها قوله في الكلام وهو خبر وطلب وانشاء
اقول رجع الشيخ رحمه الله عن هذا التقسيم
وضرب على قوله طلب وكتب بخطه ما نصه كان في
النسخة القديمة انه خبر وطلب وانشاء وكتب قلنا
ذلك فيها تبعا وموافقة لبعض النحويين ثم رأينا
الرجوع الى التحقيق اولى وان الطلب قسم الانشاء
لان معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال فكان نوعا
منه واشترطنا في الانشاء ذلك اه انتهى ورجح

بنحو

بنحو ذلك في شرح اللمحة فقال بعد ان قرر تقسيم الكلام
الى الثلاثة تبعا للمتن ووجه الحصر بما ذكره في شرح
الشذور ما نصه وتقسيم الكلام الى خبر وطلب وانشاء
مشهور وقال ابن مالك في كافيته طلب وخبر وليس ثم
وقال المحققون خبر وانشاء وهذا الصحيح ووجه
ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارجية او لا الاول الخبر
والثاني الانشاء ثم ذكر تقسيمات اخرى لبعض
النحويين منها اهمله لهذه التقسيمات المشهورة
ثم قال وهذا التقسيم هو الذي جرى عليه كثير
من المحققين وعلماء المعاني والبيان كالسكاكي
وصاحب الايضاح واتباعهما ولكن هذه المسألة
لا تخلو من نظر واذا ارشدنا الله تعالى لما تحرر فيها
على وجه مختصر وان كان فيه طول بالنسبة الى ما نحن
بصدده ولكن بحسب الاحتياج الى ذلك حملت
على بسطه قليلا هذا مع كون المقصود بشرحي
من زبدة الشذور هذا وان كان بعض لفظه لا يخلو زيادة
في المعنى فلذلك ما عدلت عنه اذ الزيادة فاقول
تقسيمه الى الثلاثة الاقسام هو مقتضى كلام
التسهيل وشرحه في باب الموصول حيثما
قال في تعريف الموصول وجملة صريحة او مؤولة
غير طلبية ولا انشائية وجرى على ذلك
المصنف في توضيحه في الكلام على الصلة
حيث قال وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية

لكنه ولا طلبية كاضربه ولا تضربه انتهى ويظهر
ترجيح هذا ان شاء الله تعالى وذلك لان اختلاف العلماء
في هذه التقسيمات هل المرجع فيه الى مجرد الاصطلاح
او الى المعنى واختلاف الحقايق بحث لا يدخل تحت
بحثنا. اخبرنا بان كان الاول فلا مشاحة في الاصطلاح
لكن تكثير الاقسام وافرادها باسماء اقرب من تقليلها
من حيث انه لا يحوج محوج بعد ذكر المطلوب باسمايه الى
قرينة اصلا وان كان الثاني في القايل بتثليث القسمة على الوجه
السابق فقد ميز بين الطلب والانشا بان الانشا لا خارج له بل
معناه مقارن لفظه في الزمن وفانه لا اقتضا فيه والطلب له
خارج وفيه اقتضا اما اقتضاوه فواضح واما كونه له خارج
فلان النسبة التي بها صار كلاما وهي النسبة الواقعة بين
جزئيه لا بد لها من زمن تقع فيه اذا وجدت وزمنها المستقبل
لانها مطلوبة والمطلوب غير حاصل انتهى قال ابن مالك
في تسهيله في فعل الامر والامر مستقبل ابدا وعلل ذلك في
شرحه بانه مطلوب به حصول ما لم يحصل فلزم استقباله
وهذا المعنى شامل للجملة الطلبية مطلقا امرا ونهيا واستفهاما
واذا ثبت ان له خارجا ثبتت مغايرته مع الانشا لتنافيهما في
ذلك واما استثنا بعض من الطلب ما معناه الاستدعاء
وهو حاصل في الحال فهو شي نقله الشيخ ابو حيان في التسهيل
عن قاضي الجماعات ابي الوليد محمد بن رشد بانه نقل ان
قول النحاة في الامر والنهي فعل مستقبل يعنون في الحقيقة
هو ذلك الفعل المستقبل وانما هو اعني طلبه فعله واستدعاه.

نزد

نزد قال فالحال الاستدعا وهو الخبر وهو الاستفهام ليس
خبر ولا طلب لما اقتضى معناه لفظه فجعل الطلب في المستقبل
جملة وتفصيلا وهو ضعيف لا معول عليه لان معنى ثبات
الخارج للكلام وتعيينا انما هو في النسبة التي صح بها
فيه تعيينا واثباتا واما الاستدعا والخبر والانشا
فاوصاف ومعان قايمة بالفاعل واطلاقها على نفس الكلام
من اطلاق المصدر على اثره كما يطلق النشر على السيف
بهذا الاعتبار فيقولون ما بطاشرا وانما السيف الذي القتل
الذي هو النشر او سببه عن تنبه الكاتب على الكلام فصار اطلاقه
عليه حقيقة لحصول تلك المعاني باعتبار الاصل وهي محلها عدما
موجودة وقت الكلام فالاخبار هو افادة المخبر لمخبره
والطلب وهو الاستدعاء من المطلوب والانشا وهو ايجاب
لفظ ليوجد المعنى المنشا لحصوله بمجرد اللفظ
بالكلام وانما الخارج وعدمه الخارج للنسبة فالانشا
لما كان مترتبا على وجه السببية لم يكن له خارج
لعدم تخلف نسبته بخلاف النسبة الخبرية او الطلبية
فانها تقع في زمن ماض او مستقبل او حال فقولك اضرب -
مثلا معناه بيان ان نسبة الضرب للمخاطب وايقاعها
على وجه الطلب ونسبته لا تقع اذا اوجدها الفاعل اوجدها
الا في زمن المستقبل كما ان قولك تضرب غدا معناه ان
نسبة الضرب تقع في المستقبل فحقق ذلك فانه
نفيس ان شاء الله تعالى فان قلنا فمن قال ابن مالك
في الكافية انه خبر وطلب هل هو ليس بشي كما قال الشيخ قلنا

بلا وجه وكذا الحال هو الانشا عند من قال ان الخبر هو من وضع
اللغة انما هو امر انشاه الشرع فسموه انشا فرقا بين ما
نقل عنه وبين ما نقل اليه فلفظ بعتك كذا او انت طالق
او اشهد بكذا اخبار ان لغة جعلها الشارع اسبابا
لاحكامها المرتبة عليه فنقلت من الخبر الى الانشا بل
الحنفية يقولون اخبارات على حالها وان الشارع لما رتب
عليها هذه الاحكام وجبا من حيث استحالة الخلف في خبره
ان يتقدم وقوع مدلولها قبل النطق بها فاذا نطق بها
كانت اخبارا عما وقع والخلاف بين الفريقين محله
اصول الفقه وهذا القول كما تبين يدخل الانشا في الخبر
على كلا المذهبين مع تقسيم ابن مالك في كافيته
وكذلك تعريفه في شرح التسهيل النسبة بقوله
تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب وان الشيخ ابا حيان
اورد عليه النسبة الانشائية فان قلنا فمن الاصوليين
وغيرهم كما سبق من تقسيمها الى خبر وانشا فان كان
الانشا داخلا في الخبر فينحصر الانقسام حينئذ في الخبر قلنا
من قال بذلك جعل الانشا على ضربين ضرب معلوم من
كلام العرب وهو الامر والنهي وهو الاستفهام بنا
على تقسيمه الانشا لانه ليس بخبر وقد سبق ما فيه
وضرب من الحقائق الشرعية المنقولة من الحقائق اللغوية
وهي صيغ العقود والطلاق والفسوخ وغيرها مما
هو في كتب الفقه معروف بانه انشا او بخلاف كالظهار
ونحوه ومن ثم جعل القرافي في فروق الفرق بين الخبر

والانشا

والانشا ان الخبر يكفي فيه الوضع في جميع صوره والانشا
قد يكون منقولا عن اصل الوضع كالعتق والطلاق والعقود
ونحوها وقد يقع انشا بالوضع كالاوامر والنواهي قوله
في تقريب الاعراب في اخر الاسم المتمكن والفعل
المضارع اقول كان في النسخة العتيقة التي
شرح عليها في اخر الكلمة ولهذا قال في الشرح
وقوله في اخر الكلمة ثم رأى المصنف ان يصرح
بما يدخله الاعراب من الكلمات الثلاثة فقال في اخر
الاسم الخ ومعناه ان المعربة من الكلمات الثلاث
نوعان احدهما الاسم المتمكن وهو ما لم يشبه
الحرف فيما يختص به على الوجه المذكور في
المطولات نحو زيد رجل ورجال وهنود والثاني الفعل
المضارع لكن بشرط تجرده من مباشرة نون التوكيد
ثقيلة كانت نحو لينبذن في الحطمة او خفيفة
لنسفعا بالناصية ومن نون الاناث نحو النسوة يخرجن
فخرج من ذلك الحرف والاسم الذي يشبه الحرف ويسمى
غير متمكن والفعل الماضي والامر والمضارع الذي اتصل
به نون التوكيد او الاناث فانها مبنية وقد
ذكرها في باب البناء وما يبنى عليه من حركة او سكون
قلنا ولو اقتصر على ما كان في النسخة الاولى وهو في اخر الكلمة
لا ضير في ذلك لان الالف واللام في الكلمة للجنس لا للاستغراق
وقوله او لا يجلبه العامل من الاثر في الاعراب
وهو لا يكون الا في النوعين المذكورين اذ ليس لنا اثر

يجلبه العامل **في غيرها** حتى يخرج بعد ان يجري بما يجلبه
العامل وانما قصد المصنف زيادة فائدة الا انه اهمل
تقييد المضارع بتجرده من النونين احاله على ما ذكره في
باب البناء. **قوله** في باب جمع المذكر فيما الحق به
في اعرابه وعالمون **اقول** وقد وقع في هذه اللفظة اضطراب
فمنهم من قال اسم جمع وعليه **جرى المصنف في التوضيح**
تبعا لابن مالك ولم يسبقه احد الى ذلك احتجاجا بان عالمين
اسم مخصوص بمن يعقل والعالم عام بمن يعقل ومن لا يعقل
والجمع لا يكون اخص من مفرده ومنهم من جعله جمعا
لم يستوف الشروط وهم حينئذ ان عالم اسم جنس وليس بعلم
ولا صفة سواء. قلنا ان اشتقاقه من العلم او من العلامة
وبالجملة ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تقول **يعني** العالمون
وخلق الله العالمين والحمد لله رب العالمين
قوله فيه وسنون وعشرون وبابه واهلون وعليون
ونحوه **اقول اهمل في الشرح** عشرين وبابه
وما بعده فاما العشرون وبابه فالمراد به العقود
الثمانية اي التسعين وهي اسماء جموع **على الاصح**
لا جموع على سبيل التقويم خلافا لمن زعمه بعضهم
وخرجها له بشيء. **ضعيفا** واما **بابا** واما باب سنين
وقد شرحه المصنف بقوله واشرنا بقولنا وبابه
الخ واقرار الضمير فيه بافراده على انه لم يطرح في النسخة
القديم شرح عليها عشرون فلا يقال انه لم يذكر المصنف

نع ال

في الشرح العشرين **وبابه** لوضوحه واما اهلون فمن جموع
التصحيح التي لم تستوف الشروط فانه جمع اهل
فال وهو لا علم ولا صفة **قال الله تعالى** شغلتنا
اموالنا واهلونا **وقال تعالى** قوا انفسكم واهليكم
نارا واما عليون فجمع مستوف للشروط لانه
يسمى به فصار علما له مجردا وهو اسم لاعلى **الجنة**
وكانه في الاصل على وزن فعيل من العلو وهذا ابلغ
بكثير من صفات العقلاء فجمع جمع ما يعقل ويسمى
به **وقوله** ونحوه يحتمل عود الضمير على عليين
فيكون ما سمي به من الامكنة من الجموع كصفين
ونصيبين وفلسطين وذارين **ونحوه** ويحتمل ان يكون
المراد ونحو ما سبق وذلك معلوم من شرح كل نوع بلد
مما سبق **قوله** في باب الامثلة الخمسة واما في
تحاجوني فالمحذوف نون الوقاية **اقول** هذا جواب
عن سؤال مقدر وتقديره ان النون في الامثلة
الخمسة لا تحذف في حالة الرفع فيما اجتمعتا
فيه مع نون الوقاية وذلك **في قوله تعالى**
اتحاجوني في الله وقد هداني على قراءة من
قراها بنون واحدة وقد حذفتا من غير ناصب
وجازم وكان الاصل **اتحاجونني** بنونين الاولى
فيهما نون يفعلون والثانية نون الوقاية فحذفت
نون الرفع فصار بنون واحدة **فاجاب** بان المحذوف
نون الوقاية في ذلك لما هو مذهب الاخفش

والمبرد وابي علي الفارسي وابو الفتح ابن جني واكثر
المتاخرين وان هذا مختار ابن مالك وقال سيبويه
ان المحذوف انما هو نون الرفع ووجه الاول ان الثا
نية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فهي اولى
بالحذف وان الحاجة اليها لان تقي الفعل الكسر او غيره
على الخلاف والمشهور في ذلك وهذا حاصل بنون الرفع
ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة
عليها الى غير ذلك من الادلة وللناس حجج لا نطول بذ
كرها قوله فيه خلافا وان تعفوا اقرب للتقوى اقول
كانه لم يتعرض له في الشرح لظهوره فيما قرره
الفرق بين المضارع المعتل بالواو والذي كان لمذكر
ونونه نون الرفع وبين ما يكون نونه نون اناث بقوله
تعفو وان تعفوا اقرب للتقوى منصوب بان المصدرية واصله
تعفوون بواوين فحذفت احدى الواوين للاستثقال ثم دخل
الناصب فحذفت النون ووزنه على هذا تفعوا فجاز في الشيخ
وان يكون فعلها مرفوعا بتجرده وهو مسند الى ام باسره
قوله في باب المعتل ونحو انه من يتق ويصبر من قرا
هذا ايضا جواب عن سؤال مقدر اي كيف ثبت حرف العلة
من المعتل مع وجود الجازم وهي من الشرطية على قراءة
من يتقي بالياء ويصبر بسكون الراء فاجاب بانه منزل
منزلة الصحيح فيما قرره من الحكم وقد ذكرنا وجوها من
التاويل احدها ان الياء للاشباع لا الياء الاصلية
الثاني ان من موصولة وتسكين يصبر لتوالي اربع

قرا الذي بالياء والراء والفاء والهمزة واما الاية وصل بنية
الوقف واما على العطف على المعنى لان من الموصولة فيها معنى الشرطية
فلذا دخلت الفاء في خبرها فهذه ثلاث تاويلات ضعف الاول
منها بانه لا يليق على الاشباع والثاني بان محل التسكين
في توالي الحركات حيث كانت في كلمة واحدة وضعف الباقي بالاستبعاد
ولا حاجة الى ذلك اختار ابن مالك في التسهيل ان الجزم تقديري في
المعتل في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرها من الامثلة
قوله في باب البناء ما بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونن
نحو لتبلون ولا يصح هنا اقول لم يتكلم المصنف
في الشرح على تقدير ليسجنن وليكونا وانما مثل بقوله
ليسجنن في الخطبة ولامرين وعند ذلك لامرين في ذلك
بين نون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو ليكونا وهذا الذي
كان التمثيل اولى في المشهور اولى من حيث انه جمع بين الثقيلة
والخفيفة في اية وكذا الذي يقتصر في الشرح لقوله تعالى
ولا يصح هنا استغناء عن ذلك بقوله تعالى ولتسمعن
فانه مثله في كون اخر الفعل حذف منه ذلك وفيه الضمير ونون
الرفع ثم اكد بالنون المشددة فحذفت نون الرفع
استثقالا بالتقاء الساكنين فحذفت الواو وبقيت الضمة
دالة عليها والفاعل هو الواو المحذوفة بخلاف لتبلون في
اموالكم وانفسكم ولتسمعن اولى لجمعه الامرين في
اية واحدة نعم تعرض في الشرح لتقدير الاصل والحذف
في لتسمعن دون لتبلون وذكر ذلك في لتبلون اولى لانه
اخفى والاصل فيه لتبلوونن بواوين لام الكلمة وبعدها

واو الضمير ونون الرفع ثم نون التوكيد فحذفت نون الرفع
لتوالي الامثال وتحركت الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فالتقا ساكنان الالف وواو الضمير فحذفت الالف
لذلك وضمت واو لدلالة على المحذوف لانه كان يضم
لو نطق به وان شئت قلت استثقلت الضمة على الواو الاولى
فحذفت الواو الاولى وحركت الواو بحركة مجانسة دالة
على المحذوف قوله وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال
والاعلام ثم مثل الاعلام بنحو بعلبك اقول
لم يتعرض في الشرح للمركب من الاعلام والمراد به كل
اسمين نزل ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث والحق
فيه ان الجزء الاول ان كانت اخره يا كانت مسكنة نحو
معدي كرب وقالي قلا والا فهو مبني على الفتح نحو بعلبك
وحضرموت وسيبويه واما الجزء الاخير فان كان غير
ويه اعرب اعراب ما لا ينصرف لوجود علتين فيه العلمية
والتركيب على افصح اللغات واللغة الثانية اضافة صدره
الى عجزه فيجري على ما يقتضيه الحال من صرف وغيره
والاول معرب بحسب العوامل الا انه اذا كان اخره يا
نحو معدي كرب فلا يظهر فيه فتحة في حالة النصب لثقلها
في المركب بخلاف غيره نحو القاضي لن يقضي فانه تظهر
لخفتها واللغة الثالثة ان يبنى الجزءان تشبيها بخمسة
عشر وهذه اللغة هي اقرب الى كلام المصنف وصنيعه
قوله فيه ايضا في تفسير الضرب الخاص بالجملة وعلى
حين يستصحب كل حليم اقول لما قال واعرابه

مرجوح قيل الفعل المبني فشمل ذلك الماضي والمضارع
المبني ويستصحب فيه هذا البيت لاتصاله بنون الاناث
به نحو يفعلن ويفعلن جزوم من ثم على ابن مالك نونية الكافية
وقيل يعني ما في البناء ارجح بانه لا يتعلق بالماضي ولهذا
قال هو في البيت واختص بالمستقبل ففعل شيئا يشمل النوعين
وهو الصواب قوله فيما بني على الفتح او نائبه وفتح
نحو فيمان ارجح من كسره اقول لما بين المصنف
ان المبني على الفتح او نائبه هو اسم لا العاملة عمل
ان وهو مراده بقوله النافية للجنس ومثل الحالة التي
تبنى فيها على الفتح بلا رجل ولا رجال وبالحالة التي
بني فيها على نائب الفتح بما بعده وجعل منه لاغاية
ذكر ان هذا البيت حتما بل يجوز ان يبنى على الفتح
بل هو الارجح ويروى بالوجهين قول سلامة بن جندل
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
وفيه رد على من عين الكسر وعين الفتح كابن عصفور
او كسر مع التنوين كابن خروف وبما بين بعض
المغاربة الخلاف على ان حركة اسم لا حركة اعراب
وبناء فمن قال اعراب كسر ومن قال بناء فتح
قوله ولك في الثاني من نحو لا رجل ظريفا ولا ماء ما
بارد النصب والرفع والفتح قلت لم يتكلم في مسئلة
لا ماء ماء باردا وحقيقته انه اذا كرر اسم لا المفرد
ولم يفصل ووصف بمفرد غير مفصول نحو لا ماء ماء باردا
ففيه فالثاني صفة للاسم لا لان الاسم الجامد اذا وصف

في ان يقع صفة والصفة فيها ثلاثة اوجه فيكون هذا
من امثلة الصفة والقول بانه توكيد خطأ لانه اذا كان
من التوكيد المعنوي فهو بالفاظ مخصوصة كالنفس
والعين وان كان من التوكيد اللفظي فليس معناه
بعد ان وصف معنى الذي قبله بل تغيير معناه ولا يفعل
ايضا انه بدل لان بعضه بعض الاول ولو كان قد وصف
قلت ويحتمل بان يجعل بدلا صفة لما الاول ولا مانع
حينئذ ان يكون ما الثاني توكيدا للاول ومن زعم
ان المانع من كونه توكيدا ان الاول نكرة غير محدودة
فيرد عليه بان ذلك في التوكيد المعنوي لا
اللفظي قوله فيما بني على الضم في التمثيل بقبضت
عشرة ليس غير فيمن ضم ولا ينون اقول
لم يشرح هذه النكتة والمراد ان غير اذا قطعت
عن الاضافة كان فيها اوجه اربع الفتح مع
التنوين ودونه والضم مع التنوين ودونه وتوجيه
ذلك رتب على مقدمته وهي ان ما يجب اضافته
من اسماء الزمان والمكان ونحوهما وقبل وبعد
وفوق وتحت وما اشبهها اذا قطع عن الاضافة
فاما ان ينوى لفظ المضاف اليه فيكون ذلك معربا
والحركة فيه على الاعراب غير انه لا ينون واما ان ينوى
معنى الاضافة فيجب البناء على الفتح واما ان
لا ينوى شيء منها فيعرب وينون اذ لا موجب
لترك التنوين اذا علمت ذلك فاول الاوجه الاربعة

في غير توجيهه ان يكون اسم ليس محذوفا وغير مقطوعة
عن غير نية المضاف اليه ولا معناه اي ليس المقبوض
غيرا اي مغايرا لذلك العدد والثاني توجيهه ان يكون على نية
المضاف اليه اي ليس المقبوض غيره فالفتحة اعراب لفظي
والثالث توجيهه ان يكون غير اسم ليس وهي مقطوعة
عن نية لفظ المضاف اليه وعن نية الاضافة والرابع
في توجيهه مذهبان احدهما وبه قال المبرد والمتأ
خرون ان ضمة غير ضمة بناء تشبيها بالظرف وعلى
هذا يحتمل ان يكون في موضع رفع على ان يكون اسم
ليس وان يكون في موضع نصب على انه خبرها
والثاني مذهب الاخفش ان الضمة ضمة اعراب وهي
اسم ليس والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل
الوجهين وجرى عليه المصنف في شرح الشذور
غير انه ضعف الوجه الثاني بما يضعف به
منه ارجحية بعض الاوجه السابقة على بعض وقد
علمت مما قررناه ان ليس لها حالة يكون البناء فيها
على الضم على الارجح الا في حالة واحدة وهي ما
اذا نوى معنى الاضافة دون لفظ المضاف اليه فقصر
المصنف عليها بقوله فيمن ضم ولم ينون ولكن هذه
العبارة يدخل فيها ما اذا نوى لفظ المضاف اليه
بدليل انه في الشرح ادخلها تحت الضم من غير
تنوين ثم قال وتكون الضمة على هذا ضمة
اعراب وفيه استبعاد على في المتن قوله

فيما لا يطرد فيه شيء بعينه وذات فيهن بناه اقول
معنى الكلام ان ذات الطائية بمعنى التي اذا قلنا
بما هو الاكثر فيها البنا على الضم فيكون من هذا
الباب ومثلها ذوات ايضا بمعنى اللذات وعلى هذا
اقتصر ابن مالك فلم يحك فيه الا البنا على الضم
وحكى غيره اعرابهما كاعراب ذات بمعنى صاحبة.
وذوات بمعنى صواحب وانما ذكرت ذلك
لان الشيخ لم يبين في الشرح مقالة البنا فيما
قوله فيه ومنه الضم وباكاذ والان وامس وحيث
مثلثا اقول هذا القسم السابع من الاسما
المبنية التي لم يطرد فيها شيء بعينه
ولم يتعرض له في الشرح مع ان ظاهر كلامه
في ذلك الكتاب انها سبقت ثم شرح سنته
ولم يشرح هذا السابع فكاما اذ فانها
مثال لما بني من الظروف على السكون والغالب
ظرفيتها وهي حينئذ ظرف للماضي نحو واذ نجيتم
واذ قال موسى لقومه وهو الكثير
ويقع كونه للمستقبل عند من اثبته ومثل
ذلك بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها
واما الان فمثال لما بني على الفتح وهو
ظرف من زمان الحاضر والالف واللام فيه زائدة
لازمة على الاصح وقيل عهدية فتحضر به
واما امس فمثال لما بني على الكسر

٢٠١

هنا اذا كان المراد به معينا وهو اليوم الذي قبل
يومك فاما ان اريد يوم من الايام الماضية
مطلقا فانه يعرب واما حيث فظرف مكان
وفيها ستة لغات حيث بالياء على الاكثر
وهي مثلثة الثاء وهي معنى قول المصنف
مثلثا وحوث بالواو مع التثليث ايضا وهي
وهي لغة طي واما عكس بنا الضم وما لم
نذكره لكون المصنف لم يذكر من علل
بناء الاقسام التي ذكرها الا يسيرا او القصد انما هو
التسمي على متناوله من غير تطويل قوله في تعريف
الفاعل على جهة قيامه به او وقوعه منه ومثل بما مثله اقول
لم يبين في الشرح المراد من الاتيان بجيئها على
عادته غالبا بل سكت عن ذلك والمراد ان الفعل
القائم بالفاعل اما مقلوب نحو علم زيد او عدمي
نحو مات زيد والتي على جهة وقوعه منه نحو ضرب
زيد وانما قلنا في علم زيد انه قائم بالفعل لان العلم
على الارجح من مقولة الانفعال لا من مقولة
الفعل وانما قلنا ان الموت عدمي لانه عدم الحياة
وتقابلهما تقابل العدم والملكة كما هو الارجح
ايضا قوله في النائب عن الفاعل عنه ما ينوب عنه
والمجرور غير المنصوب على نزعه ومنه لا يرفع منها
اقول لم يتعرض في الشرح للابية الاولى
والمراد ان الذي يسند اسنادا عن الفاعل اذ كان

بالفاعل

مجرور اما فعل نحو قوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها
واما اسم مفعول نحو قوله تعالى غير المغضوب
عليهم وهذا كله اذا جعلنا منها في الاية الاولى
وعليهم في الثانية هو النايب عن الفاعل اما
اذا اقيم غير المصدر مقامه او غير ذلك فلا يكون
مثالا لما نحن فيه قوله فيما استوى فيه الفاعل
ونايبه من الاحكام ويحذف عاملهما جوازا كزيد
لمن قال من قام او من ضرب ووجوبا في نحو اذا السماء
انشقت واذا الارض مدت اقول لم يتعرض
في الشرح لهذا بل قال ذكرت هنا اربعة احكام يشترك
فيها الفاعل والنايب ولم يذكر هذا الحكم
ثم ذكر خمسة احكام زايدة على ما ذكره من
العدة واحد والخمسة التي ذكرها في المتن
زيادة هذا الذي نقلناه فيكون ستا ستا
والحاصل فيه ان الفاعل والنايب عن الفاعل
قد يحذف رافعهما الا انه عايد وهذا
الحذف على ضربين جايز وواجب فالجايز
نحو قولك زيد في جواب من قال من قام
ومن ضربا اي قام زيد وضربا زيدا بلى لكن الاحسن
في جواب هل قام احد وهل ضربا احدا لان جوابا
من قال الاولى فيه تقدير اسم اي القايم
زيد او نحو ذلك ليطابق الجواب السوال لان
السوال بجملة اسمية فيكون الجواب كذلك

وحينئذ

وحينئذ فلا يكون المذكور فاعلا واما الوجوب ففي
قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا الارض مدت لان ادوات
الشرط لا يليها الا الجمل الفعلية على الارجح وهو
مذهب سيبويه وقد ضعف ما نقل عنه غير ذلك
مما نقل عن السهيلي انه يجيز وقوع المبتدأ بعدها على
رواية ونقل ابن الربيع عنه انه يجيز ذلك اذا كان
الخبر جملة فعلية وعلى انه يظهر من مذهب
سيبويه في باب الاشتغال قال ابن مالك في شرح التسهيل
لا يجيز سيبويه غير تقدير الفعل واجاز الاخفش
جعل الخبر فوقوع بعدها مبتدأ سواء كان الخبر
اسما او فعلا وتبعه ابن مالك في التسهيل وقال في شرحه
ويقويه اقول مستدلا بقوله شعر اذا باهلي
تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ولا حجة
فيه لان الفعل يقدر فيه من جنس عامل الظرف اي اذا وجد
او نحو ذلك وانما كان الحذف في هذا النوع واجبا لان
ما بعد الاسم مفسر للمحذوف على طريق البدل منه
فلم يجمع بينهما قوله ولا ارض ابقل ابقالها
ضرورة خلافا لابن كيسان اقول مذهب ابن كيسان
انه يجوز ترك التاء فيما اسند للضمير المؤنث
واستدل بقول عامر جوين الطائي فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقل ابقالها والجواب عنه كما قال المصنف

هذا ضرورة وقد استغنى الشيخ في الشرح
عن هذا البيت بقوله ان السماحة والمروءة ضمنا البيت
بانه مثله في الاسناد لضمير الوثن مع ترك
التاء بل اولى من المشهور عند ابن كيسان انه استدل
بالبيت الاول وقد انشده سيبويه على المسئلة
وانشدها على قول الشاعر فاما تريني ولي لمة
فان الحوادث اودى بها الاخر بالعطف فاما ترى لمتي
بدلت اي بدلت من السواد الى البياض وقال ابن كيسان
في البيت الاول كان يمكن الشاعر ان يقول ابقلت
ابقالها باثبات التاء واسقاط الهمزة من ابقالها
ورد عليه بان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا
التحقيق فمن اين لنا ان هذا الشاعر يجيز
النقل والحذف قلت وفيه نظر فقد حكى الاعلم
في شرح ابيات سيبويه انه روي ابقلت بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا الا انها لا تدل
على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق
الهمزة انما هو لتساوي الارض بالمكان فلا
ضرورة انتهى وهو جواب حسن لولا قوله ابقالها
بالتانيث قوله في باب المبتدا الذي هو مخبر
عنه وهل من خالق غير الله اقول اشار في ذا الكا
الى ان المبتدا قد يكون فيه حرف زايد ولا يخرجه

ذا الكا

ذا الكا في كونه مجردا عن العوامل اللفظية والتقدير
في الاية الكريمة هل هو خالق بدليل انك لو ابقيت
مثل ذلك لجاز فيه الرفع نحو هل واحد ظريف
عندك وهذا يعلم ان قوله المجرد عن العوامل
اللفظية اراد غير الزايدة نعم كان ينبغي للمصنف
ان يذكر هذا المثال في النوع الثاني وهذا
الوصف الرافع لمكتفى به ويمثل في النوع
الاول بنحو بحسبك درهم وبقوله تعالى
ما لكم من اله غيره اذا لم يوول بمعبود قوله
في مسوغ الابتداء بالنكرة وعليها ولعبد
خير مومن اقول الضمير في عليها يعود الى
التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليها
صح الابتداء بالنكرة في قوله تعالى ولعبد مومن
خير من مشرك وفي الكا ولامة خير من مشركة مومنة
لما في ذا الكلام من التخصيص بالوصف هذا
ما ظهر لي من فايدة قوله وعليها ولم يتعرض
في الشرح لمعنى ذا الكا وهو محل نظر وانما مثل
بالاية وبين ان الوصف فيها مذكور ثم ذكر
الوصف المقدر قوله في باب المنصوبات
في المفعول به ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا
ووجوبا في مواضع منها وكل انسان الزمناه طايره في عنقه اقول

عامل المفعول به قد يحذف لدليل وهو معنى قوله اضمر للكن في تعبيره بذلك تسامح اذ لا يقال ذلك الا في الضماير اذ الاستتار لا ما حذف وحذفه على ضربين جائز مثل قوله تعلى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا واما الوجوب ففي مسايل كثيرة ذكرها المصنف منها طايفة ولم يتعرض في الشرح الا لهذه خاصه منها المفعول في باب الاشتغال نحو قوله تعلى وكل انسان الزمناه طايره في عنقه اي الزمنا كل انسان وانما وجب حذفه لانه قد فسر بالفعل المتاخر على طريق البدل منه فلا يجمع بينهما قوله والمنصوب باخص بعد ضمير متكلم ويكون بال نحو نحن العرب اقرى الناس ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وايا فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وعلما قليلا فنحو بك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم او باتق مكررا وعطفا وكان اياك نحو السلاح السلاح ونحو السيف والرمح ونحو

الاسد

الاسد الاسد ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد والواقع في المثال او شبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك اقول هذه الصور كلها انما حذف المفعول به فيها وجوبا ولم يتعرض لها في الشرح لانه راى ما بعده منها المنصوب على الاختصاص وفسره الشيخ بقوله والمنصوب باخص بعد ضمير متكلم اشار الى انه لا يقع في اول الكلام بل لا بد ان يسبقه ضمير متكلم نحن تارة يسبقه الضمير بلفظ نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وتارة يسبقه جملة مشتملة على الضمير نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة والاكثر كون هذا الضمير متكلم وقد يكون لمخاطب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل ولكنه شاذ ثم ان الاسم المنصوب على الاختصاص واما ان يكون معرفا بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف اي اخص العرب فنحن مبتدا واقرى خبره وفصل بينهما بجملة الاختصاص واما ان يكون مضافا نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وهذا الحديث بلفظ نحن معاشر الانبياء قال الحافظ غير موجود

نعم أخرجه النسائي في سننه الكبرى من حديث عمر
بن الخطاب بلفظ إنا معشر الأنبياء لا نورث
ولا يقدح هذا في قول الخطابي الذهبي وغيره
أن هذا ليس في شيء من الكتب الستة
قالوا وإنما الذي في الصحيحين وغيرهما لا نورث
من غير تقدم شيء لأن النسائي الكبير ليس معدودا
عندهم من الكتب الستة نعم في مسند أحمد
من حديث أبي بكر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول إن النبي لا رواه الترمذي
وقال حسن وأما أن يكون المنصوب على
الاختصاص بعضه أي في المذكر وأية في
المؤنث فيلزمهما ما يلزمهما إذا وقعا في
النداء من لزوم الضم ولزوم وصفه باسم مرفوع
محلى بالألف واللام نحو أنا أفعل كذا
أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة
ويقل كون المنصوب على الاختصاص علما نحو
بك الله نرجو الفضل وفيه حينئذ شذوذ
من وجهين أحدهما ما قدمناه من كون ما قبل
المنصوب ضمير خطاب والثاني مجيء المنصوب
فيه على الاختصاص علما وكله منصوب
سواء كان مضافا أو معرفا إلا أي وأية فإنه يلزمهما

ما يجب

ما يجب لهما في النداء من الضم والوصف بما فيه الألف واللام
كما مثلناه والله أعلم قوله ومنها المنصوب
بالزم أو اتق والمقصود بذلك النصب على الإغراء
والتحذير فأما الإغراء فهو تنبيه المخاطب
على أمر محمود ليفعله نحو الفرج والصلاة وما
أشبه ذلك والعامل المحذوف فيه الزم ونحوه
وأما التحذير فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه
ليجتنبه نحو قولك الشر والكذب والعامل فيه
اتق ونحوه فالمنصوب على الإغراء إما مكرر أو معطوف
عليه أو غيرهما فالأول نحو قوله أخاك
أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح
والثاني كقولك المروءة والنجدة أي الزم المروءة
والنجدة والثالث وهو ما ليس فيه عطف ولا تكرار
نحو الصلاة جامعة أي احضروا الصلاة أو ائتوا
الصلاة وجامعة منصوب على الحال وأما الأولان
فحذف العامل فيهما واجب لأن التكرار والعطف
بمنزلة ذكر العامل وأما الثالث فحذفه جائز
إذ لو قلت احضروا الصلاة جاز وأما المنصوب
على التحذير فإما أن يكون بلفظ إياك
أو لا فإن لم يكن بلفظ إياك فالإغراء فيه
أقسامه الثلاثة فيجب حذف

عامله فيها اذا كان مكررا نحو الاسد الاسد او معطوفا
عليه كقوله تعالى ناقة الله وسقياها ويجوز
حينئذ لا عطف ولا تكرار كقولك الشر اي اتق الشر
قال الشاعر خل الطريق لمن يبني المنار به
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر وان كان التحذير
بلفظ اياك فيحذف العامل واجب
مطلقا سواء كرر كقوله فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب او عطف عليه نحو
اياك والاسد اي احذر تلاقي نفسك والاسد والاسم
المنصوب هنا على الحقيقة انما هو المضاف
الى المضاف الى الضمير فلما حذف الاول ثم الثاني
واقيم الضمير وهو المضاف اليه اخيرا مقامه
انفصل الضمير فقلت اياك ولم يكن
فيه تكرار ولا عطف اياك من الاسد التقدير
عند الجمهور باعد نفسك من الاسد فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقيل
التقدير احذرك من الاسد ويتفرع على المذ
هبين ما اذا قلت اياك ان تفعل الاسد من غير
لفظ من فيمتنع على الاول ويجوز على الثاني
اما اذا قلت اياك ان تفعل [illegible] فانه
جاز على المذهبين لصلاحيته لتقدير من

على

ومنها

ومنها اي ما سمع من امثلة العرب ونحوها من المفعولات
محذوفة العامل لان العامل يمتنع ذكره لان الامثال
لا تغير وكذا الكلام ما اشبهها امثالا ماجاء في المثل
قولهم الكلاب على البقر اي ارسل الكلاب على البقر
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما مرحبا او اهلا
وسهلا اي اصبت او وجدت على خلاف مطلوب
في ذلك قولهم احشفا وسوء كيلة اتبيع ومثال
شبه المثل انته خيرا لك اي انته وأت خيرا لك
على سبحانه وتعالى انتهوا خيرا لكم وقال تعالى
امنوا خيرا لكم قال الخليل وسيبويه انه
منصوب بفعل محذوف وجوبا واجب الاضمار اي انتهوا
خيرا لكم فانه لما منعهم عما امرهم بالانتهاء
عنه امرهم بالانتقال الى غيره مما فيه خير لهم
وقال الفراء انه نعت لمصدر محذوف اي امنوا
ايمانا خيرا لكم ورد بانه يلزم ان يجوز من
الايمان ومن الانتهاء عن الكفر ما ليس بخير
واجيب بانه قد يمنع مفهوم الصفة والقول بان
الصفة للتاكيد وقال الكسائي وابو عبيدة هو منصوب
على انه خبر كان مضمرة تقديره يكن الايمان والانتهاء
خيرا لكم ورد بان كان لا تحذف مع اسمها وتبقى
خبرها الا فيما لا بد منه وفيه ضعف اخر وهو

ان يكن المقدرة حينئذ انما هي جواب شرط لها مقدم اي
وان تؤمنوا وان تنتهوا يكن خيرا لكم فلا يتوقف الامهول
الجواب على ان في المسئلة خلافا في ان جواب الطلب
او النهي هل هو مجزوم بنفسه بشرط او بنفس
الامر او بتضمنه معنى الشرط او بغير ذلك
ونقل مكي في الاية عن بعض الكوفيين واستبعده
ان خيرا منصوب على الحال ونقله ايضا ابو البقاء
من غير ان يعزوه قوله في المفعول المطلق
وما بمعنى المصدر مثله الخ اقول ما بمعنى المصدر
مثله في الانتصاب على المفعول المطلق بمعنى ان الدال
ما اضيف الى المصدر من لفظ كل وبعض نحو قوله تعالى
ولا تميلوا كل الميل وتقول ضربته بعض الضرب
ومنه لفظ النكرة الدال عليه حيث افاد العموم
بوقوعه في سياق النفي وشبهه نحو ولا تضروه شيئا
وهل حسن بك شيئا اي شيئا من الضر والحسن ومنه
ما دل على كمية المصدر من الاعداد نحو ضربته
ثلاث ضربات او ثلاثا قال الله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة هذا ما ذكره في الشذور وعلى وجه
التمثيل ومما لم يذكره صفة المصدر نحو سرت
احسن السير قال الله تعالى واذكر ربك كثيرا
او ضمير المصدر نحو ضربته زيدا اي ضربت الضرب

قال تعالى

قال تعالى ومن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذابا لا اعذبه
احدا من العالمين اي لا اعذب ذلك العذاب والاشارة اليه
كضربته ذلك الضرب وظننته ذلك الظن وهذا من امثلة
سيبويه ردا على من قيده بلزوم وصف اسم الاشارة
بالمصدر كما في المثال الاول ومنه ايضا المصدر
المرادف لمصدر ذلك العامل نحو قعدت جلوسا
واسم مصدر العامل ايضا نحو والله انبتكم من الارض نباتا
وتقول اغتسلت غسلا وآلة الفعل نحو ضربته
سوطا واشباه ذلك قوله في المفعول له ويجوز فيه
ويجب في معلل فقد شرطا الجر باللام او نائبها
اقول اي اذا اجتمعت الشروط جاز ان لا ينتصب بل
يجره بلام التعليل او نائبها في افادة التعليل
لكن ان كان محلى بالالف واللام كثر جره بها نحو ضربت
ابني للتاديب ونصبه قليل نحو قوله
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء
وان كان مجردا من ال وان لم يكن مضافا اولا استوى الامران
نحو الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله
ونحو وان منها لما يهبط من خشية الله وهو معنى
قوله او نائبها فدخل في ذلك اللام وكل حرف افاد التعليل
واما اذا فقد شرطا من شروطها المسئلة فانه
يجب جره بالحرف المذكور مطلقا نحو جئتك للسمن

وقد ذكر في الشرح امثلة عدم فقدان الشروط كلها ثم اهمل من الشروط **في المتن** والشرح ما ذكره ابن الخباز وغيره من اشتراط كون المخبر به فيها كان الزمنية فلا يجوز جهتك قراءة العلم ولا قتلا للكافر وافرد على ذلك في توضيحه **قوله في باب المنصوبات والنواسخ خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها ويجب كونه مضارعا موخرا عنها رافعا لضمير اسمها اقول** لم يشرح الشيخ رحمه الله كونه موخرا عنها رافعا لضمير اسمها اما اشتراط التاخير عنها فمقتضاه امتناع تقديم الخبر على نفس الافعال وجواز توسطه واما امتناع التقديم فموضح بان لا تقول في طفق زيد يقرا **مثلا** يقرا طفق زيد ولا في عسى زيد ان يخرج ان يخرج عسى زيد وذلك لضعف الافعال وعدم تصرف الخبر فيها واما جواز التوسط فمحله ما اذا لم يكن من الاخبار المقترنة بان طفق يصليان الزيدان **وكاد** يطيرون المنطلقون واما المقترن بان نحو عسى ان يقوم زيد فاجازه في **المبرد** والسيرافي والفارسي **ومنعه ابن عصفور** وعلى هذه فالفاعل في يقوم ضمير عائد على الاسم وان كان متاخرا لفظا متقدم في الرتبة ومنعه هذا

وقوم

قوم منهم **الشلوبين** فلا يجيزون في المثال المذكور ونحوه الا كون زيد فاعلا بيقوم ومجموع ان يقوم زيد اسند تاليه عسى وهي مستغنية عن الخبر ويظهر اثر المذهبين في الثلثة التانيث **والتثنية** والجمع فتقول على المذهب الاول عسى ان يقوم الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وعسى ان يخرجا الزيدان **ونحو ذلك** وعلى مذهب الشلوبين ومن تبعه لا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تانيث واما اشتراط كونه رافعا لضمير اسمها فللاحتراز به عن كونه سببية كما هو جائز **في باب كان** فانك تقول كان زيد يقرا ابوه وهذا ممتنع في باب كاد لان افعال المقاربة انما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بخبرها او شرع فيه وما ورد مخالفا لذلك فهو نادر **نحو قوله** وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب السكر **قاله ابن مالك** على انه هو كذلك قال غيره ان المعنى اثقل بثوبي وقد اشار **الشيخ** الى المسئلة فيما ياتي بقوله وبما السببي بخبر مقتضاه انه جائز في عسى على قلة من غير تاويل وصرح بذلك

في توضيح الالفية فقال ويجوز في عسى خاصة
ان ترفع السببي قوله وماذا عسى الحجاج يبلغ
جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى برفع
جهده ونصبه وهذا بعد ان ذكر البيت السابق
وهو قوله اذا اما فتنا وبيننا اخر وهو قوله
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملا
عبه واجاب عنهما بان ثوبي واحجاره بدل لازم من
اسمي جعل وكاد وقوله في قوله وماذا عسى
الحجاج يبلغ جهده برفع جهده شذ
وفيه اشارة الى ما سبق بان فيه وجهين بالرفع
على الفاعلية والجهد عليه بفتح الجيم بمعنى
المشقة والغاية ومفعول يبلغ محذوف و
اي يبلغ مني مبلغا وعلى رواية النصب يكون بضم
الجيم بمعنى الوسع والطاقة اي يبلغ مني
طاقته فيكون الجهد مفعول يبلغ قال ابن
الاثير في غريب الحديث وقيل الضم والفتح لغتان
في الوسع والطاقة واما بمعنى المشقة
فالفتح لا غير وقوله شذ وفي ان اي احدهما تجرد من
ان والغالب انما هو الاقتران نحو عسى ربكم ان يرحم
عسى الله ان ياتي بالفتح ولم يرد في القران العظيم
الا مقرونا بان على ان منه عند سيبويه

في رواية

خلافا

٢٠٩
٤٤٩

خلافا للاكثر ان الفعل ليس خبرا والثاني
رفعه للسببي قوله وتخفف ان والنون منها
فتلغى الجر وجوبا وان غالبا وتقلب مفتوحها
مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا
ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة
وكون الفعل منها اذا دعائيا او جامدا او مفصولا
بتنفيس او نفي او شرط او قد او يقلب
لكن ما وجب لان الا ان الفعل بعدها اما
خبري مفصول بقد او لم خاصة اقول
لم يتعرض في الشرح لهذا الفصل جملة
لكنه ذكره بعده وهو يصلح عقده للتخفيف
النون من الحروف التي اخرها نون مشددة
ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهي ان وان
ولكن وكان فخرج من ذلك لعل ولا يخفف
واما ليت فلا تشديد فيها قوله
فتلغى الى اخره اشار الى حكمها بعد التخفيف
في الاعمال والاهمال وبدا منها بالكسر
لقلة الكلام فيها ثم ان لان الكلام فيها اقل من
ان المفتوحة واخر لكن لقلة الكلام فيها
على ان المفتوحة فيها وابقيتها فيه واما لكن
اذا خففت وجب الغاؤها فلا تعمل شيئا بل تكون

جامدا

من الحروف العواطف لما سيأتي واجاز يونس
والاخفش اعمالها قياسا بل حكي عن يونس
انه حكاه عن العرب قيل وهي رواية لا تعرف
واما ان المكسورة فلا تخفف الا عند البصر
يين واذا خففت عندهم زال اختصاصها
بالاسماء فتدخل على الجملة الاسمية
والفعلية والغالب حينئذ اهمالها نحو
ان زيد لقائم ويقل استعمالها عملها ولا يمتنع
فقد حكاه سيبويه والاخفش عن العرب
وحمل عليها قراءة نافع وان كلا لما ليوفينهم
واما الكوفيون فيمنعون اعمالها اذا خففت
والمهملة عندهم نافية وحينئذ فلا تخفف
عندهم اصلا قوله وتقلبا معها مهملة
اللام التي اجزاه معناه انها خففت ولم تعمل
فلها احكام احدها ان الغالب الاتيان
بعدها باللام فارقة بينها وبين ان النافية
نحو ان زيد لقائم ومن غير الغالب ما اذا كان
هناك قرينة مغنية عنها نحو قوله
انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام
المعادن ويكتفيه بان يكون بعدها نفي نحو
ان زيد لن يقوم واختلف في هذه اللام هل هي

لام ابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق ومذهب الاخفش
الصغير وجماعة الاول وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره ابن مالك والمصنف وذهب الفارسي
والشلوبين الى الثاني واختاره ابن ابي الربيع
قيل ويظهر اثر الخلاف في مسئلة جرت
ابن بين ابي العافية وابن الاخضر وهي ما في الحديث
الصحيح في البخاري وغيره من حديث انس
انكم تفتنون في قبوركم مثلا او قريبا
من فتنة الدجال يقال ما علمك بهذا
الرجل فاما المؤمن او الموقن فيقول هو محمد
صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات والهدى
فاجبناه واتبعناه هو محمد ثلاثا فيقال
نم صالحا قد علمنا ان كنت لموقنا به الحديث
فمن جعلها لام الابتداء كسر ان في ان كنت
لموقنا وهو جواب ابن الاخضر ومن جعلها
لام اخرى فتح وهو جواب ابن ابي العافية
قلت ولقائل ان يقول اذا فتحنا ان فلا
تلتبس بان النافية فلا حاجة للام فان
اللهم الا ان يقال ان الذي لم يجعلها
لام الابتداء يقول انها لام اجتلبت
للتاكيد مطلقا فان كان ثم التباس بان النافية

حصل الفرق بينها والكائنة لمجرد التوكيد فيسهل
الامر والله اعلم الحكم [illegible] اذا وليها جملة
فعلية فالغالب ان يكون فعلها ناسخا نحو
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان
نظنك لمن الكذبين ويندر كونه غير
ناسخ نحو قوله ، شلت يمينك ان قتلت لمسلما ،
حلت عليك عقوبة المتعمد ، والادون منه ان يكون غير
ناسخ وغير ماض نحو ان يرتفع لنفسك وان يشتبه
لشبه ونحوه قال ابن مالك انه يقاس على قوله
شلت يمينك وقال الاخفش والكوفيون
وبه قرا ابن مسعود ان لبثتم الا قليلا واما ان
المفتوحة فاذا خففت لم تلغ كما تلغى
المكسورة بل تكون عاملة لبقاء اختصاصها
بخلاف المكسورة الا انه يجب فيها امران احدهما
كون اسمها ضميرا مستترا لا بارزا الا ضرورة
كقوله ، فلو انك في يوم الرخاء سالتني
طلاقك لم ابخل وانت صديق ، واذا كان اسمها
ضميرا مستترا فهل يلزم ان يكون ضمير الشان
اولا الاصح الثاني فقد قال سيبويه في قوله تعالى
ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا التقدير انك الثاني
ان خبرها لا بد ان يكون جملة فان كانت اسمية

جاز

جاز بلا اشتراط كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وان كانت فعلية اشترط ان يكون
فعلها دعائيا نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب
الله عليها على قراءة من خفف وكسر ضاد غضب
او جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سعى
ونحو وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
ومفصول باحد امور احدها بحرف التنفيس نحو
علم ان سيكون منكم مرضى والثاني بحرف نفي
نحو علم ان لن تحصوه والثالث اداة شرط
نحو ان اذا سمعتم آيات الله والرابع بقد
نحو ونعلم ان قد صدقتنا والخامس بلو نحو
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب وانما
ذكرها الشيخ وان كانت داخلة في قوله او شرط
لانها قل من ذكرها من النحاة من النحو اصلا فاراد
ان يصرح بها فائدة النحو واما كان جعلها وجب لان المفتوحة
فانه غالبا فيها ان يكون اسمها ضميرا مستترا
اما ضمير شان كقوله ، ووجه مشرق النحر كان
ثدياه حقان ، او غير ضمير الشان كقوله
، ويوما توافينا بوجه مقسم ، كان ظبية تعطو الى وارق السلم ،
على رواية الرفع في ظبية وظاهر كلام الشيخ
ان هذا الفصل جائز لانه جعل فصلها وجبا لا ان غالبا في كان

وهو ما صرح به الزمخشري في المفصل في انه يجوز
اعمالها والغاؤها لكن الجمهور على انها لا تهمل
واول بعضهم كلام الزمخشري بان مراده بالالغاء
انها تعمل في ضمير الشان وفيه نظر ثم الاغلب
في خبرها ان يكون جملة وقد يكون مفردا كقوله
«كان وريديه رشاء خلب» وقوله كان ظبية على رواية
الرفع كما سبق اي كانها فحذف الاسم ويروى
بالنصب على حذف الخبر اي كان هناك ظبية
ويروى بالخفض على ان ان زائدة والاصل كظبية وقوله
الا ان الفعل بعدها اي ما خبر في معناه ان كان
وان وافقت ان فيما سبق الا انها تخالفها في
هذين الوجهين احدهما اسمها اذا كان جملة
فعلية فلا يكون دعائية بل خبرية دائما
الثاني ان الفاصل هنا ليس الا واحد امرين
احدهما لم نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس
وثانيهما قد نحو قوله «لا يهولنك اصطلاء
لظى الحرب» فمحذورها كان قد الما.
قوله في نواصب الفعل المضارع في تقدير ان بعد
ثلاثة من حروف الجر اللام تعليلية مع المجرد من
لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم اهل
ثم يتعرض في الشرح لتفسير اللام التعليلية

تجرد

مجردة الفعل الداخلة من لا بل كي تقدير ان بعد اللام في غير
الموضعين المذكورين في المتن وهما التعليلية والجحودية
فيدخل تحت ما [illegible] لام العاقبة واللام الموكدة واما تفسير اللام
التعليلية بذي الكاف فالمراد انه اقترن مدخول لام التعليل
بلا تعين الاظهار ولا يجوز الحذف نحو جئتك لئلا تغضب
وقوله لئلا يعلم اهل الكتاب واما ما زاده من لام العاقبة
والموكدة فهو على طريقة من اثبتهما وغاير بينهما
وبين لام التعليل وهي لام كي واما من ادخلهما في لام كي
فهو مستغن به عن ممن اثبت لام العاقبة الاخفش والكوفيون
وتبعهم ابن مالك في التسهيل وجمهور البصريين يردون ما
اوهم ذلك الى لام كي ولذلك اختار في لام الموكدة انها
راجعة الى لام كي و[illegible] قال ابن العربي تجعل لام كي في موضع
ان في اردت وامرت ونحوهما قوله في الاضافة بمعنى من نحو خاتم
حديد ويجوز فيه نصب الثاني واتباعه الاول اقول اذا كانت
الاضافة على معنى من نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خز
جاز في الخاتم مع الاضافة وجهان اخران احدهما نصب الجزء الثاني
مع تنوين الاول فتقول عندي خاتم حديدا ونصبه حينئذ عند المبرد
وجماعة على التمييز واختاره في التسهيل وقال سيبويه نصبه على الحال
وقد ذكر المصنف المسألة في باب التمييز وشرحها هناك مقتصرا
على التمييز لانه الراجح عند المتاخرين وكانه استغنى بذلك
عن شرحها هنا والوجه الثاني ان يتبعه اما صفة بتاويله بمشتق
اي خاتم مصنوع من حديد واما بدلا او بيانا وكان المصنف استغنى
عن ذكر هذا الوجه ايضا بقوله في الشرح ان ضابط التي بمعنى من

شرح

شبكة الألوكة www.alukah.net

صلاحيته للاخبار عنه نحو هذا احد ثم حديد فان مقصود الاخبار
المعنوي وهو حمله عليه نعتا كان او خبرا او نحو ذلك بدليل
الامثال فانك اذا اعربت هذا مبتدا كان الخبر خاتم وحديد اما
صفة او نعتا او بيانا ولا يصح ان يكون خاتم تبعا لهذا لا عطف
بيان لان شرطه المطابقة تعريفا وتنكيرا ولا على البدلية
صلاحيته حلوله محله لانه يكون المبتدا نكرة بلا مسوغ
اللهم الا ان يقال كونه بدلا من المعرفة يكفيه ذلك في تسويغ
الابتداء به لحصول الفائدة ولكن لم يقع مرة فليتامل فان قيل
الشيخ في متن الشذور انما مثل بنحو ذلك خاتم حديد
فكيف تصور الاتباع قلنا مراده اذا اعرب هذا العطف
مع ما يصير به كلاما سواء وقع فاعلا او مبتدا او خبرا فان قيل
فما الراجح من هذه الاوجه الثلاثة قلت المصرح به في التسهيل
وغيره ان الارجح الاضافة قوله في اعمال المصدر وشرطه ان لا
يصغر ولا يحد نحو ضربه وضربتين وضربات اقول اما اشتراط
عدم التصغير فلانه انما عمل حملا على الفعل والتصغير
يبعده عنه وبهذا اشترط ان لا ينعت قبل تمام عمله لانه
اولى بالمنع من التصغير لان التصغير انما هو وصف في المعنى
وعللوا مسئلة الوصف بعلة اخرى وهي ان معمول المصدر
مع المصدر بمنزلة الصلة مع الموصول واما كونه يعمل مضافا
ومعربا فلا مع كونهما من خصائص الاسما فلذلك معان اخرى
مبسوطة في المطولات واما اشتراط كونه غير محدود
فلان الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير كان المصدر محمولا
عليه روعي في ذلك ان لا يبعد عن قاعدة الفعل

بالتحديد

بالتحديد او تثنية او جمع نعم ابن مالك لا يختار اشتراط عدم
التثنية وان وافق على اشتراط كونه غير محدود بالتاء فصرح
في الكافية شرح التسهيل بجواز عمل المصدر المجموع كقوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا
فاما من سمع من عمل المصدر المحدود بالتاء فمحمول على الشذوذ
كقوله يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب
وبقي على المصنف شروط اخرى لعمل المصدر لم يسع ذكرها
قوله وشرط التفضيل والتعجب متصرفا وتام المعنى اقول
معنى ذلك انه مما يشترط في صيغة التفضيل التعجب ان يكون موجودة
من فعل فلا يصاغان من الجلف ولا تصاغ من نحو ماءة وبني وجدت لانه
لا من فعل لها عليه نحو يعور وبقي على المصنف كونه متصرفا
كامل التصرف فلا يبنى من نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم
التصرف ولا من نحو يدع ويذر لعدم كمال تصرفهما وغير
ذلك من الشروط قوله في باب الاشتغال فيما يجب نصبه
كان الشرطية وهلا ومتى اقول لم يتعرض في الشرح الا لمثال ان
الشرطية فاما هلا فاشار بها الى ادوات التحضيض لا يليها الا الفعل افعال
كهلا والا ولولا ولوما فتقول هلا زيدا اكرمته بالنصب لا غير واما
متى فاشار بها الى ادوات الاستفهام غير الهمزة ايضا مما يختص
بالفعل نحو متى زيدا ضربته وهل زيدا رايته وانما لم اجعل متى لا يليه
~~الا الافعال~~ في كلامه على اعم من الشرطية والاستفهام اذ كل منهما
لا يليه الا الافعال لانه قد سبقنا اشارته الى ادوات الشرط
فان انما استثنا من ادوات الاستفهام الهمزة لانه يغلب مجي
الفعل بعدها ولا يجب فيرجح النصب كما سياتي قوله

فيما يترجح نصبه اذا تليها الفعل به اولى كالهمزة وما النافية: اقول تعرض في الشرح لمثال الهمزة بقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولم يتعرض لما النافية والمراد ان ادوات النفي سواء ما ولا وان يترجح نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو ما زيدا رايته ولا احدا اهنته وان احدا اكرمته الا مستحقا وقيل ظاهر مذهب سيبويه في ذلك اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف انهما يستويان

قوله او عاطف على فعلية غير مفصول باما اقول لم يبين في الشرح التقييد بعدم الفصل باما واحترز بذلك من نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمته فلا اثر للعطف حينئذ مع الفصل باما لانها من ادوات الصدر فالكلام بعدها منقطع عما قبلها فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيدا فاكرمه

قوله فيما يجب رفعه وهذا خارج عن اصل الباب ومثله وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد ما احسنه اقول اشار بقوله وهذا الى قسم وجوب الرفع اي ليس من الاشتغال في شيء لان حقيقته ان يشتغل العامل بنصب ضمير السابق او ملابسه عن نصب الاسم السابق الاسم وجب الرفع بالابتداء فانه يخرج عما نحن فيه وادخال كثير من النحاة هذا القسم في الباب لتكميل القسمة استطرادا ومثل قوله ومثله كل شيء فعلوه في الزبر عائد على مثاله الصدر فان مثاله الصحيح انما امتنع النصب فيه لانه لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل

لا يفسر

لا يفسر لان المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر وكل شيء لا يصح ان يعمل ما بعده فيما قبله يمتنع النصب فيه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر كما سبق وكذا قرره الشيخ في الشرح ايضا وكذلك زيد ما احسنه يمتنع فيه النصب لان معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه فلا يفسر عاملا فيما قبله كما قرره في الشرح ايضا

قوله في التوكيد ويؤكد باعادة اللفظ او مرادفه نحو دكا دكا فجاجا سبلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي الا مع ما اتصل به اقول التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه تقويته وتقريره في السمع اما لخوف نسيان او لعدم اصغاء او نحو ذلك او اعادة اللفظ بمرادفه نحو ذلك فالاول اما ان يكون في مفرد او جملة والاول اما ان يكون في اسم نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا او اما في فعل نحو قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ففي الاول توكيد فعل والثاني توكيد جملة واما في حرف نحو نعم نعم والثاني من القسم الاول التوكيد في الجملة كقوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا وقول الشاعر ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذاك لك الله لك الله والقسم الثاني من التوكيد اللفظي التوكيد بالمرادف نحو قوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا فان الفجاج في اللغة هي الطرق الواسعة بين الجبال وقولك انا بالخير

حقيقي فهو فان معنى حقيقي هو معنى فهو **وقوله** ولا يعاد
ضمير متصل اي من احكام التوكيد اللفظي ان لا يعاد
ضمير متصل الا بما اتصل به **نحو** عجبت منك منك
ومررت بك بك وان لا يعاد حرفا من غير حروف الجواب الا
باعادة ما اتصل به نحو ان زيدا ان زيدا قائم
لانه كالجزء من مصحوبه واما حروف الجواب كنعم وبلى
فلا يشترط فيها ذلك الا ان الاولى ان يؤكد الحرف
بمرادفه **نحو** نعم اجل واجل نعم وربما اعيد الحرف
غير الجوابي بدون ما اتصل به شذوذا كقوله
فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء. **قوله**
**في باب عطف البيان ويمتنع في مقام ابراهيم ويا سعيد
كرز وقالون عيسى** **اقول** ان يمتنع عطف البيان
دون البدل في هذه الصور الثلاث لكنه ذكر في
الشرح المسئلة الثانية والثالثة دون الاولى
وهي قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم
فلا يجوز ان يكون مقام ابراهيم عطف بيان من
آيات خلافا لما قاله **الزمخشري** لان شرط
التطابق في التعريف والتنكير وآيات نكرة ومقام
ابراهيم معرفة. **قوله في البدل او الحسن ان تعطف
هذه الثلاثة بل** **اقول** اشار الى الثلاثة الاخيرة
وهي بدل الاضراب والنسيان والغلط فتقول
جاءني زيد بل عمرو ثم اذا كان قصد الاول ثم بدا له
غيره فقصد الثاني كان اضرابا وبدلا وان لم

يقصده

يقصده بل سبق لسانه اليه فهو الغلط وان قصد ثم تبين
له فساد ذلك القصد كان نسيانا كما قرره في الشرح وانما جاز
ذلك لان بل تؤدي المعاني الثلاثة **قوله** في تابع المنادى
والا التابع المضاف المجرد من ال **اقول** لم يشرح قيد التجرد
من ال وهو للاحتراز به نحو يا زيد الحسن الوجه بالاضافة فانه
يجوز في الحسن الوجه النصب على مراعاة المحل وهو الاصل
والضم على مراعاة اللفظ واعتبار الظاهر وان لا حركة
البناء لا تتبع فاعرفها ولا التفات الى ان الاضافة هاهنا
لكونها لفظية غير محضة فاشبه الحسن المجرد قال المصنف
هذا تمام ما قصدناه والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين

وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
كمل شرح زوائد
شذور الذهب
بحمد الله
تعالى
ط